

## الافتتاحية

### الاقتصاد المقاوم

بدأ مشوار الإصلاح الفلسطيني، وقطع مشواراً طويلاً، وتزأجت كلمة الإصلاح مع كثير من الكلمات ذات الدلالات، والتي منها الإصلاح السياسي والإداري والمالي والاقتصادي، وغيرها الكثير. إلا أن الإصلاح الاقتصادي له أهمية تكاملية وكبيرة وعنصر أساسي من عناصر أية عملية إصلاحية جارية بالدرجة الأولى، كما احتل تحسين الوضع الاقتصادي في عيون الجمهور الفلسطيني مرتبة عالية حسب استطلاع الرأي الذي أجراه برنامج دراسات التنمية-جامعة بيرزيت. إذ اعتبروه من الأولويات الثانية في برنامج الحكومة الجديدة، بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية. إذن حتى تصدق الحكومة في برنامجها ويتحقق التعاقد الاجتماعي بين السلطة والشعب لا بد أن تأخذ برأي الشعب وتباشر في تحسين أوضاعه الاقتصادية بدءاً من التحرر من الاتفاقات الاقتصادية مثل اتفاقية باريس وإيجاد مخارج قانونية تساعد الاقتصاد الفلسطيني على التخلص من التبعية المطلقة للاقتصاد الإسرائيلي. كما تعتبر متابعة الأسعار وتنشيتها، التي وصلت في ارتفاعها إلى الأعلى، بلا متابع أو رقيب، وفي حال تم التغلب على هذه الظاهرة، على المعينين الاستمرار في الكشف عن الاستثمارات الفلسطينية الخارجية والداخلية، وعن حجم عائدها على الدخل القومي، بالإضافة إلى إجراء الإصلاحات الضريبية، والعمل على تطوير القطاع الخاص الفلسطيني وإدراجه ضمن خطط التنمية والتطوير الرئيسية، وعدم تجاهله كما حدث في المرحلة الماضية، وذلك كون القطاع الخاص سوف يعتبر الحاضن الأول لمعظم قطاعات المجتمع غير الحكومية والتي كانت تعمل في سوق العمل الإسرائيلية. وفي المرحلة التي تستطيع فيها الحكومة الجديدة أو غيرها إجراء أكبر قدر من الإصلاح، فإنها تخطو بذلك نحو الإصلاح الاقتصادي المقاوم، وهو ما يتوافق مع تطورات أبناء الشعب الفلسطيني الذين وصلوا إلى هذه المرحلة من أجل التخلص من الاحتلال وكل تبعاته الاستعمارية ومنها الاقتصادية. لذا فإن الحزم في الإصلاح الاقتصادي بدءاً من رغيغ الخبز إلى الصناعات والأموال المنقولة، يجب أن يصب في صالح المواطن الفلسطيني، الذي هو بحاجة إلى أي دعم يقويه ويساعده على الصمود والاستمرار في مشروع التحرر، فالإقتصاد الفلسطيني المقاوم لا يعني بالضرورة أن يكون الاقتصاد الفلسطيني قادراً على المنافسة على غزو الأسواق وجلب الاستثمارات وكأنه إقتصاد دولة عظمى له امتداداته، ولكن المطلوب هو إصلاح وتنمية بناء الاقتصاد الفلسطيني بشكل سليم حتى ينعكس على المجتمع ويحقق هدفه الرئيس في التحرر والتخلص من نير الاحتلال.

كتب-ساند ابو فرحة- خاص بالببير

بعد انتظار دام نحو عام ونصف العام، على أمل سماح السلطات الإسرائيلية بدخول الشحنة، لم تجد شركة بير زيت فلسطين للأدوية، بدا من إعادة خط إنتاج جديد لها إلى مصدره، متحملة تكاليف باهظة، جراء طول مدة بقاء المحملة (الخط) في أحد الموانئ الإسرائيلية، والخراب الذي لحق بها بسبب سوء تخزينها، عدا تكلفة الاستيراد والتصدير، والمصاريف الأخرى التي اضطرت إلى تحملها بسبب هذا الوضع.

ولا تعد هذه القصة، والتي جرت خلال الانتفاضة الحالية، سوى نموذج على الصعوبات التي تلقي بظلالها على الصناعة الدوائية في الأراضي الفلسطينية، بفعل السياسات والممارسات الإسرائيلية. وتعدد أشكال معاناة المصانع الفلسطينية، وتنعكس عليها في غير منحنى، قد يكون أبرزها ماطلة سلطات الاحتلال في إدخال المواد الخام الخاصة بصناعة الأدوية، ومعظمها يأتي من الخارج، عبر الموانئ والمطارات الإسرائيلية، متذرة عادة بالدواعي الأمنية.

ويذكر طلال ناصر الدين، مدير عام شركة بير زيت فلسطين، أن سلطات الاحتلال وضعت منذ اندلاع الانتفاضة، إجراءات صارمة أمام استيراد المواد الخام، والآلات التابعة لصناعة الأدوية، لا تزال متواصلة حتى اللحظة.

وتركزت هذه الإجراءات أول الأمر، على منع عملية الاستيراد بشكل قاطع مدة من الوقت، قبل أن تترجع عن هذه الخطوة، وتفسح المجال لها مجدداً، ولكن مع تغليفها بطابع جديد، جعل منها مسألة في غاية التعقيد.

وحسب ناصر الدين، فإن سلطات الاحتلال أقرت جداول معينة، للبضائع (المواد الخام)، المسموح باستيرادها من الخارج، مكنت بموجبها دخول بعضها، على خلاف أخرى كثيرة حظرت، بحجة أن لها علاقة بصناعة المتفجرات.

ويقترن ذلك، بتحديد تلك السلطات اشتراطات منها، الحصول على رخصة استيراد، وفحص المواد المستوردة، الأمر الذي يأخذ وقتاً طويلاً، ما يزيد من الأعباء المادية، التي يتحملها القائمون على هذه الصناعة.

ولا يقتصر أثر الممارسات الإسرائيلية على المواد الخام، التي تعد الكيماويات أساسها، بل تتعداها إلى المعدات المرتبطة بها، وهو ما عانت منه بير زيت فلسطين، وكبدتها في الشحنة المشار إليها آنفاً، قربة نصف مليون دولار، على حد تأكيد ناصر الدين، نتيجة طول فترة بقائها في أحد الموانئ الإسرائيلية، وتعرضها للعوامل الجوية، ما ترتب عليه تلف قسم منها، قبل أن يتم إرجاعها من حيث أنت.

وأنشأ أول مصنع فلسطيني للأدوية في العام ١٩٦٩، وتزايد عدد المصانع لاحقاً، حتى وصلت الآن إلى ستة مصانع، خمسة منها في الضفة، وواحد في القطاع، تخضع جميعها للتدابير الإسرائيلية، التي تلاحقها في عملية التسويق الداخلي.

**إن نسبة الأدوية الإسرائيلية المروجة في الضفة والقطاع، انخفضت إبان الانتفاضة الحالية، لتصل إلى نحو ٣٠% من حجم السوق الفلسطينية، متساوية بذلك مع نظيرتها الأجنبية، مقابل ٤٠% للأدوية الفلسطينية، فيما كانت تصل هذه النسب أوائل العقد الماضي، إلى ٤٥% للإسرائيلية، و٢٠% للأجنبية، و٢٥% للفلسطينية.**

وتواجه مصانع الأدوية الفلسطينية، إلى جانب ما تقدم منافسة، يصفها المعنويون بها بأنها غير شريفة، نتيجة عظم حجم تدفق الأدوية الإسرائيلية والأجنبية، وسهولة تداولها في السوق الفلسطينية، باعتبارها سوقاً مفتوحة.

ولجات المصانع الفلسطينية، إلى غير وسيلة للتغلب على هذه المسألة، ومن الأمثلة على ذلك، ما قامت به بير زيت -فلسطين، والتي عمدت إلى إنتاج أصناف جديدة من الأدوية.

ويوضح ناصر الدين، أن شركته أدخلت إلى السوق المحلية قربة ٢٥ صنفاً، انقرت بها عن مقلاتها من الشركات (المصانع) الفلسطينية، ما أعطاها دفعة قوية للأمام، وأثر إيجاباً على مبيعاتها، وتحديدًا في العام الماضي.

وانتهجت مبيعات الشركة في جانب منها إلى الأسواق الخارجية، غير أن النسبة الأكبر منها روجت داخلياً، نظراً للتعقيدات الإسرائيلية المرافقة لعملية التصدير.

وبرجت المصانع الفلسطينية على التصدير منذ سنوات، وخاصة إلى بعض أقطار أوروبا الشرقية، والدول العربية، فمثلاً تشير دراسة أعدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية «ماس» في العام ١٩٩٨، إلى أن ٥,٣% من مبيعات منتجات الأدوية الفلسطينية، وجهت إلى الأسواق الخارجية، في تلك السنة.

ويقدر ناصر الدين، حجم مبيعات شركته في الخارج، ولا سيما إلى بلدان في شرق أوروبا، بنحو ٣% من كم المبيعات ككل، غير أنه يؤكد صعوبة زيادة هذه النسبة، لاعتبارات منها تعقيدات عملية التصدير، وهو ما يدفع ببير زيت -فلسطين، إلى التركيز أكثر فاكتر على السوق المحلية.

ويبين ناصر الدين، أن مصانع الأدوية الفلسطينية طالبت وزارة الصحة، مراراً بعدم السماح بإدخال الأصناف الأجنبية، وبضمئها الإسرائيلية من الأدوية إلى السوق الفلسطينية، إلا بعد إخضاعها لنفس المواصفات الواقعة عليها، دون أن تلقى من الوزارة التجاوب المطلوب.



## بعد مضي اكثر من عامين على الانتفاضة

# ماهي النتائج التي لحقت بحجم صناعة الادوية وجودتها؟

وكان من بين مطالب المصانع الفلسطينية، تطبيق مبدأ تسجيل الأدوية، وهي سياسة تعتمد عادة قبل ترويج الأدوية عالمياً، على كافة مروجيها في الأراضي الفلسطينية، ولا سيما الإسرائيليين، كما هو الحال بالنسبة للصناعة الدوائية المحلية.

ويردف قاتلاً: في إطار هذه العملية، نحن ندفع رسوماً مقابل كل صنف متداول أو جديد، وهو ما نعتقد بوجوب تطبيقه على الجميع، وخاصة الإسرائيليين، حيث لا تسجل أصنافهم، ولذا نشعر بأن عملية المنافسة بيننا وبين الآخرين غير متكافئة.

وتسوق منتجات بير زيت -فلسطين، وفق ما يؤكد مديرها العام بأقل من ٣٠% من نظيرتها الإسرائيلية، والأجنبية، مبيناً أن ألدواعي ذلك، هو زيادة نسبة حصتها في السوق المحلية.

ويذكر ناصر الدين، أن أسعار الأدوية المحلية، إضافة إلى قيام المصانع الفلسطينية بإنتاج أصناف جديدة، زادا من حصة الأخيرة في السوق المحلية، حتى أضحت تغطي حالياً، أكثر من ٩٥% من احتياجات المواطن الفلسطيني في هذا المجال.

وأمام ما ذكره، يعتقد ناصر الدين أن مستقبل الصناعة الدوائية في الأراضي الفلسطينية، سيكون صعباً، لأسباب منها، تزايد حجم المنافسة في هذا الحقل، بحكم اتجاه أسواق العالم إلى الانفتاح على بعضها البعض، وصعوبة عملية التصدير، ومحدودية رأس المال الفلسطيني المطلوب نسبياً للنهوض بهذه الصناعة.

ويضيف قاتلاً: الاعتماد بشكل رئيسي على تسويق أدويتنا في الضفة وغزة، أمر خطر للغاية، وإذا أربنا الصمود، فلا بد من فتح الباب بشكل أكبر لنا للتصدير، ما يتطلب في أحد جوانبه دعماً سياسياً ووطنياً لهذه الصناعة.

كما يرى ناصر الدين، أن من الأهمية بمكان، تكامل جهود شركات الأدوية، والكف عن إنتاج أصناف متماثلة، وسن قوانين ووضعية إجراءات لضبط جودة منتجات الأدوية الفلسطينية، وحصولها على شهادة التصنيع الجيد، والتي لم يلقها أي مصنع حتى اللحظة، مبيناً أن الحصول على هذه الشهادة، كفيل بتعزيز ثقة المستهلك الفلسطيني بالمنتجات المحلي من الأدوية أكثر فاكتر، علاوة على دفع عملية التصدير. ويبيدي باسم خوري، مدير شركة دار الشفاء لصناعة الأدوية والكيماويات ومواد التجميل، ورئيس اتحاد الصناعات الدوائية، توجهها لا يختلف كثيراً عن ناصر الدين، بإشارته إلى المصاعب الكبيرة التي تواجه الصناعة الدوائية.

ويوضح خوري، أن الممارسات الإسرائيلية من حصار، وتضييق للخناق على شتى مناحي حياة الشعب الفلسطيني، أثرت بمقدار لا يستهان به على الصناعة الفلسطينية، رغم إبدائه رضاه عما أنجزته حتى اللحظة.

ويذكر أن الإجراءات الإسرائيلية، لا سيما الحصار، تزيد من كلفة نقل الأدوية ما بين مختلف المدن، منوها إلى عدم احترام سلطات الاحتلال

التنمية ص ٦

# الاثار الاقتصادية لجدار الفصل العنصري على الاقتصاد الفلسطيني



أولويات المفاوض الفلسطيني وفق ما ذكر صائب بامية مدير عام العلاقات الخارجية في وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني.

غياب المعلومات الرسمية الدقيقة عن حجم الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد الفلسطيني دليل على عدم الاكتراث من قبل المؤسسة الرسمية لمواجهة الجدار الفاصل الذي تعمل إسرائيل بوتيرة متسارعة لإخراجه إلى حيز الوجود قبل الحديث عن أي حل سياسي، ليبقى معه المواطن الفلسطيني متأرجحاً بين الفقر والحصول على مساعدات غذائية من دول عربية وأجنبية.

الواردات من إسرائيل تصل إلى ٧٩% من إجمالي الواردات السلعية الفلسطينية وهو ما يبين هشاشة الاقتصاد الفلسطيني وتبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، ويثير بناء الجدار كما ذكر صائب بامية مخاوف الفلسطينيين من سيطرة إسرائيل على الصادرات الفلسطينية فيما تضخ إسرائيل منتجاتها إلى السوق الفلسطينية الأمر الذي يفقد السوق الفلسطينية المنافسة ويخلق احتكارات تعود بالسلب على المجتمع الفلسطيني.

البديل الفلسطيني مفقود وعاجز

لا يعترف الموقف الفلسطيني الرسمي بالجدار ويرفض التعاطي معه معتبراً أن هدم الجدار هو الحل الوحيد ويجب أن يكون من

إسرائيل تسعى من خلال بناء الجدار إلى السيطرة على مصادر المياه والثروات الطبيعية والتي تشكل الزراعة أحد محاورها وهو ما يعني تحول أصحاب الأراضي المصادرة إلى جموع من العاطلين عن العمل لترتفع بذلك مستويات الفقر لتصل إلى ٦٥% بين أبناء الشعب الفلسطيني الدكتور محمد غصينة مدير عام التنمية في وزارة التخطيط أشار إلى ما يحدثه الجدار من تعميق للخلل في الأمن الغذائي الفلسطيني، الذي ينعكس سلباً على أفاق العملية التنموية ويزيد المجتمع الفلسطيني انكساراً وهشاشة.

آثار الجدار على سوق العمل الفلسطينية

شكل العمل في إسرائيل لبنة أساسية في الاقتصاد الفلسطيني في وقت حرمت إسرائيل فيه الشعب الفلسطيني من المقررات الاقتصادية إذ بلغت طاقة العمل الفلسطينية في إسرائيل ٢٥%، وكانت القرى الحدودية التي يجري إقامة الجدار على أراضيها تشكل معبراً لآلاف العمال الفلسطينيين الذين ترفض إسرائيل إعطاءهم تصاريح عمل بحجج أمنية.

من ناحيته بين الدكتور غسان الخطيب وزير العمل الفلسطيني أن من أولويات الوزارة حالياً «متابعة ما يقرب ٢٠ ألف عامل في الضفة وقطاع غزة ممن أعطتهم إسرائيل تصاريح دخول» كما أشار الخطيب إلى أن سوق العمل الفلسطينية استوعبت جزءاً من العاطلين عن العمل ممن فقدوا أعمالهم في إسرائيل فيما يعتاش جزء آخر على بعض المساعدات العينية والمادية التي تقدمها بعض المؤسسات الأجنبية.

بينما دلل ناصر عطيان على حجم الخسائر الناجمة عن حرمان ١٤٢ ألف فلسطيني من عملهم في إسرائيل، من خلال حرمان الاقتصاد الفلسطيني ٦,١٥ مليون شيفل يومياً من عائدات العمال حيث يتقاضى العامل في إسرائيل بمعدل يومي ١١٠ شيفل، وهو ما انعكس سلباً على مجمل الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية وتدنّى معدلات الطلب والاستهلاك والادخار والاستثمار.

التجارة والصناعة لهما نصيب؟

العلاقة غير المتكافئة بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي تجعل من جدار الفصل ذا أثر كبير على قطاعي التجارة والصناعة، ففي حين تشكل الصادرات الفلسطينية لإسرائيل ٩٤% من مجمل صادراتها لا تشكل هذه الصادرات سوى ٣% من واردات إسرائيل، ويشير عطيان إلى أن نسبة

رام الله- كتب إياد مرعب

عمدت إسرائيل منذ احتلالها الأراضي الفلسطينية إلى إبقاء الاقتصاد الفلسطيني تابعاً لها وذلك من خلال سيطرتها على الموارد الطبيعية والبنية التحتية الفلسطينية إضافة إلى سيطرتها على المعابر والحدود، وبالتالي التحكم بواردات وصادرات الفلسطينيين ومصادر أرزاقهم.

ومع بداية الانتفاضة الفلسطينية وضعت إسرائيل قيوداً مشددة على الفلسطينيين بحجج أمنية طالت مختلف قطاعات الشعب الفلسطيني وهو ما نتج عنه تردّد لأوضاع المعيشية للسكان وتكبد الاقتصاد الفلسطيني مليارات الدولارات، ومن المتوقع أن تتضاعف هذه الخسائر نتيجة للاستمرار ببناء ما يسمى بالجدار «الواقى» «العازل»، والذي يمتد بطول ٣٦٠ كم من أقصى شمال الضفة إلى أقصى جنوبها ويصاّر ١٠% من أراض الضفة الغربية الخصبة والتي تشكل ما مجموعه ٧% من الناتج المحلي وفقاً لإحصاءات مجموعة الهيرد ولوجين الفلسطينية، فيما يحرم الجدار أكثر من ١٤٠ ألف عامل فلسطيني أماكن عملهم في إسرائيل. إضافة إلى ما ينتج عنه من خسائر فادحة في قطاعي الصناعة والتجارة.

التأثير على القطاع الزراعي

رغم أن الخرائط لبناء الجدار تتغير وفق الحاجة الأمنية كما يدعي جيش الاحتلال إلا أن ما نتضح منه حتى الآن يشير إلى تضرر أكثر من ٢٠٠ ألف فلسطيني يقطنون في ٦٧ قرية فلسطينية على الحدود مع إسرائيل، حيث أشار تقرير صادر عن مؤسسة بيتسيلم الإسرائيلية إلى أن ١٣ قرية فلسطينية ستكون محصورة بين الجدار والخط الأخضر، فيما ستتحول ١٩ قرية إلى مناطق معزولة عن مراكز ارتباطها بالمدن الفلسطينية أو بمحيطها من القرى والبلدات، إضافة إلى ٣٦ قرية سيتم فصلها عن أراضيها الزراعية بشكل كلي أو جزئي، قدرت إحصائيات وزارة الزراعة والإغاثة الزراعية أن الجدار أقطع أكثر من مليون شجرة مثمرة ومئات الدفيئات وآبار المياه، وتكمن خطورة الجدار وفقاً لما أشار إليه ناصر عطيان من مؤسسة ماس للدراسات الاقتصادية «أن الجدار يحرم آلاف العائلات الفلسطينية من مصادر دخلها التي تعتمد على الزراعة خصوصاً عقب منع إسرائيل العمال الفلسطينيين من الدخول للعمل فيها ما حدى بالكثيرين منهم إلى استصلاح أراضٍ وزراعتها». فيما علق صائب بامية مدير العلاقات الدولية في وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية بالقول: إن